الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة بومرداس
كلية الحقوق و العلوم السياسية

Ministère de l'enseignement supérieur et de la recherche scientifique

ملخص محاضرات مقياس: تقنيات البحث العلمي 1

القسم: العام **السنة: الثانية** **التخصص: قانون عام.**

الاستاذة: سدرة وسيلة **ملخص المحاضرات الخاصة بالمحور الثاني**

عنوان المحور: مراحل إعداد البحث العلمي (مجرد ملخص فقط لا يغني عن المحاضرة)

1- المراجع التي يمكن للطالب الاعتماد عليها:

* بوسعدية رؤوف، **محاضرات في منهجية العلوم القانونية**، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين، سطيف، 2015-2016، رابط التحميل: http://dspace.univ-setif2.dz/xmlui/bitstream/handle/123456789/803/محاضرات%20في%20المنهجية%20pdf?sequence=1&isAllowed=y.20%

* صلاح الدين شروخ، **منهجية البحث القانوني للجامعيين**، عنابة، الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع، 2003.

* عبد المنعم نعيمي، **تقنيات إعداد الأبحاث العلمية القانونية المطولة والمختصرة**، دار البيضاء، الجزائر: دار بلقيس، (د.س).

2- ملخص المحور الثاني: سنسلط الضوء من خلال المحاضرات الخاصة بالمحور الثاني على مختلف المراحل التي يمر بها إعداد البحث العلمي في مجال العلوم القانونية، بدءا من مرحلة اختيار الموضوع **(الجزء الأول)**، ثم مرحلة جمع المادة العلمية **(الجزء الثاني)**، والقراءة **(الجزء الثالث)**، ثم تقسيم أو تبويب الموضوع **(الجزء الرابع)**، أما مرحلة الصياغة والكتابة، ونظرا لأهميتها وخصوصيتها سنخصص لها المحور الثالث.

الجزء الأول:

مرحلة اختيار موضوع البحث

تعد مرحلة اختيار موضوع البحث أولى مراحل البحث العلمي، ويجب على الباحث أن يوليها عناية خاصة نظرا لأهميتها وصعوبتها أيضا. فتحديد موضوع البحث العلمي ليس بالعملية البسيطة في كثير من الحالات التي تترك للباحث حرية اختيار موضوع بحثه، الأمر الذي يقتضي التعرف على الأسس

والعوامل والمعايير، الشخصية **(أولا)**، والموضوعية **(ثانيا)**، التي يجب على الباحث اعتمادها لإنجاح عملية الاختيار.

أولا: العوامل والمعايير الشخصية لاختيار موضوع البحث من أهم عوامل ومعايير اختيار موضوع البحث المرتبطة بشخصية الباحث نذكر:

- رغبة الباحث وميله نحو دراسة موضوع محدد، تعتبر عاملا أساسيا وجوهريا لاختيار موضوع البحث، ولإنجاح العملية البحثية أيضا.
- القدرات الفنية والمهارات العلمية، تعد أيضا من العوامل الشخصية الهامة التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اختيار موضوع البحث، فيجب على الباحث اختيار موضوع يتوافق وقدراته العقلية وتكوينه العلمي.
- الإمكانيات المادية اللازمة للقيام بالبحث يجب على الباحث أن يأخذ بعين الاعتبار قدراته المالية عند اختيار موضوع البحث، لأن البحث العلمي يحتاج إلى نفقات لاقتناء وتصوير المصادر المراجع المختلفة، وإجراء التجارب والاختبارات في بعض البحوث والسفر أيضا في بعض الحالات.
- مهنة أو وظيفة الباحث تعد أيضا من العوامل الذاتية التي يجب على الباحث مراعاتها عند اختيار موضوع بحثه، إذ غالبا ما يختار الباحث مواضيع تندرج في نطاق وظيفته أو مهنته، مما يسمح له بتعميق معارفه العلمية المتعلقة بالمهنة أو الوظيفة التي يزاولها.

ثانيا: العوامل والمعايير الموضوعية لاختيار موضوع البحث من أهم المعايير الموضوعية التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند اختيار موضوع البحث نذكر:

- القيمة العلمية لموضوع البحث: إذ يجدر بالباحث اختيار موضوع له فائدة علمية وفقا لمعايير موضوعيه تنبثق عن طبيعة تخصصه. وتتعلق أساسا بأصالة الموضوع وجدته وفائدته أو أهميته العلمية.
- أهداف سياسة البحث العلمي: حيث يتم اختيار موضوع يتوافق وتوجه سياسة البحث العلمي لمؤسسات البحث العلمي التي تشرف على البحث.

- وفرة المصادر والمراجع العلمية: يجب على الباحث أن يحرص على توفر المصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع الذي اختاره، والابتعاد عن المواضيع التي لا تتوفر حولها أي مصادر أو مراجع لصعوبة دراستها وبحثها.
- حصر موضوع البحث: يجب على الباحث الحرص على اختيار المواضيع الجزئية الدقيقة، الواضحة والمحددة. والابتعاد عن المواضيع العامة التي لن تضيف دراستها أي جديد للمعرفة العلمية.

(للتفصيل أكثر في عوامل ومعايير اختيار موضوع البحث يمكن العودة لـ: عبد المنعم نعيمي، ص ص 83-105؛ ميادة عبد القادر إسماعيل، ص ص 80-82.)

الجزء الثاني:

مرحلة جمع المادة العلمية

من أهم الأدوات التي يستعين بها الباحث لجمع المادة العلمية المتعلقة بموضوع بحثه، نذكر:

أولا: الوثائق العلمية تعتبر أهم أداة من أدوات جمع المادة العلمية في ميدان العلوم القانونية، وتعرف الوثائق العلمية على أنها: "جميع المصادر والمراجع التي تتضمن المواد والمعلومات والتي تشكل في مجموعها الإنتاج الفكري اللازم للبحث العلمي، وما يجسده في الواقع". (صلاح الدين شروخ، ص 49) تتدرج الوثائق العلمية ضمن نوعين أساسيين، المصادر والمراجع على النحو التالي:

- **المصادر**: وهي تلك الوثائق الأصلية والمباشرة، التي تم تأليفها دون استخدام وثائق وسيطة في نقل المعلومات التي تتضمنها. ومن بين أهم المصادر الأصلية للبحوث القانونية، نذكر: القرآن الكريم، السنة النبوية الشريفة، المواثيق الوطنية والدولية، الدساتير، المعاهدات والاتفاقيات الدولية، القوانين، الأوامر، مختلف النصوص التنظيمية، القرارات الإدارية، المذكرات الإيضاحية للقوانين أو الأعمال التحضيرية للنصوص القانونية المختلفة، الأحكام والقرارات القضائية، التقارير الصادرة عن مختلف المؤسسات الرسمية، المخطوطات، السير والتراجم، ... وغيرها.
- **المراجع**: وهي الوثائق العلمية التي تنقل عن وثائق أخرى المعلومات التي تتضمنها، وتستند إليها، فهي التي تعتمد في مادتها العلمية أساسا على المصادر، فتتعرض لها بالتحليل أو النقد أو التعليق أو التلخيص.

من أهم مراجع البحث القانوني نذكر: الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في فروع القانون المختلفة، الأطروحات والمذكرات العلمية الجامعية، المقالات

والأبحاث العلمية المتخصصة، المطبوعات الجامعية، الدوريات، الموسوعات ودوائر المعارف،... وغيرها.

(للتفصيل أكثر فيما يخص الوثائق، يمكن العودة لـ: صلاح الدين شروخ، ص ص 49-52؛ عبد المنعم نعيمي، ص ص 131-142)

إلى جانب "الوثائق" التي تعتبر أهم الأدوات المكتبية التي تستخدم لجمع المعلومات في البحوث القانونية، توجد بعض الأدوات التي تستخدم غالبا في البحوث الميدانية التطبيقية لجمع البيانات، والتي يمكن استخدامها في بعض البحوث القانونية التي تحتاج إلى دراسات ميدانية، من أهمها:

- **الملاحظة:** هي "مشاهدة الوقائع على ما هي عليه في الواقع أو في الطبيعة بهدف إنشاء الواقعة العلمية."، وتعتمد الملاحظة على قيام الباحث بتتبع ظاهرة من الظواهر في ميدان البحث، وتسجيل ملاحظاته وتجميعها لاستخلاص المعلومات والبيانات المناسبة منها. (للتفصيل في تعريف الملاحظة وأنواعها، يمكن العودة لـ: عبد المنعم نعيمي، ص ص 148-150؛ صلاح الدين شروخ، ص ص 29-36)
- **المقابلة:** تعد أداة أساسية في جمع المعلومات والبيانات، ودراسة الأفراد والجماعات والتحقيق. وتعرف على أنها: محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو مع آخرين، بهدف الحصول على المعلومات اللازمة للاستخدام في بحث علمي، خاصة تلك التي يتعذر الحصول عليها من الوثائق العلمية المختلفة، أو في التوجيه والتشخيص والعلاج أو من أجل معرفة حقيقة أمر محدد، وهي تقوم على السؤال والجواب. (للتفصيل أكثر في تعريف المقابلة وأنواعها، يمكن العودة لـ: صلاح الدين شروخ، ص ص 37-43؛ عبد المنعم نعيمي، ص ص 151-153)
- **الاستبيان:** أو الاستبانة، وتتمثل في عدد من الأسئلة المحددة التي توجه إلى عينة من الأفراد للإجابة عنها بصورة كتابية، وتعد الاستبانة في هيئة استمارة تضمن مجموعة من الأسئلة مع ترك مكان للإجابة مقابلها، وتوجه هذه الأسئلة إلى عينة من المبحوثين من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف معين. (للتفصيل أكثر في تعريف الاستبيان وأنواع، يمكن العودة لـ: عبد المنعم نعيمي، ص ص 153-155؛ صلاح الدين شروخ، ص ص 44-48) وغيرها من الأدوات الميدانية التي قد تساعد الباحث القانوني على تجميع المعلومات والبيانات الخاصة بموضوع بحثه.

الجزء الثالث:

مرحلة القراءة

تعتبر القراءة مرحلة جوهرية من مراحل البحث العلمي، وتقسم المؤلفات الفقهية المختلفة القراءة على حسب مستوياتها أو درجة عمقها، والمدة الزمنية التي تستغرقها إلى:

- **القراءة السريعة:** ويسميها البعض بالقراءة الكاشفة، ويقتصر موضوعها عادة على عنوان الوثيقة العلمية محل القراءة، المقدمة، الخاتمة وفهرس الموضوعات وقائمة المصادر والمراجع، لتكوين فكرة مبدئية حول مضمون الوثيقة العلمية، وتحديد مدى ارتباطها بموضوع البحث من عدمه، ليحدد الباحث بعد ذلك ما إذا كان سيستعمل الوثيقة، أو يستبعدها. وكذلك تفيد القراءة السريعة في مساعدة الباحث على تحديد الأجزاء التي تتصل بموضوع بحثه، فيركز على قراءتها دون ما عداها. كما أن الاطلاع على قائمة المصادر والمراجع يساعد الطالب على التعرف على وثائق علمية أخرى قد تفيده في إعداد بحثه.
- **القراءة العادية:** بعد أن يضبط الباحث قائمة الوثائق العلمية التي سيعتمد عليها في إعداد وإنجاز بحثه، وتحديد مختلف أجزاء الوثائق المتعلقة بموضوع بحثه، ينتقل إلى مرحلة القراءة العادية لهذه الوثائق، حيث يطلع على الموضوعات التي حددها في الوثائق المختلفة التي سبق له حصرها للاستعانة بها، ثم يختار منها الاقتباسات المناسبة المتعلقة بموضوع بحثه. ويساعد هذا النوع من القراءات الباحث على تكوين تصور مبدئي حول عناصر الموضوع التي سيدرجها في مخطط أو هيكل موضوعات البحث، فهذا النوع من القراءة يساعد الباحث على تقسيم وتبويب عناصر الموضوع.
- **القراءة العميقة:** خلال هذه المرحلة يقرأ الباحث أجزاء الوثاق المتعلقة بموضوع بحثه بتأن عميق وتركيز حتى يتمكن من التحليل والربط والمقارنة والوصول للاستنتاجات المناسبة، ويتيح هذا النوع من القراءة للباحث:
  - فهم الموضوع والتعمق فيه والإلمام بجميع جوانبه،
  - اكتساب الأسلوب العلمي المناسب لتحرير وصياغة مختلف أجزاء موضوع البحث،
  - ضبط مخطط البحث بدقة ووضوح،
  - مساعدة الباحث على الاستقلال برأيه الشخصي المستقل بخصوص المسائل النقاشية التي يثيرها موضوع البحث.

حتى تحقق عملية القراءة النتائج المرجوة منها، يجب على الباحث:

- الحرص على تنظيم عملية القراءة، بحيث تكون شاملة لجميع الوثائق المتعلقة بموضوع البحث، مثلما يفضل تنظيم عملية القراءة، بحيث يفضل أن يتدرج الباحث من العموم إلى الخصوص تدرجا منطقيا متسلسلا في قراءته.
- تنظيم أوقات القراءة، بحيث يقوم الباحث بالقراءة المعمقة عندما تتوفر الظروف الذهنية والنفسية المناسبة.
- اختيار أماكن هادئة للقراءة.
- تدوين كل الأفكار التي تخطر على باله خلال مرحلة القراءة للاستعانة بها في إنجاز البحث لاحقا، بالاستعانة بإحدى طرق التدوين المتعارف عليها؛ طريقة البطاقات؛ الملفات، الدفتر؛ التصوير الضوئي وأخيرا التخزين الالكتروني.

(للتفصيل أكثر في مرحلة القراءة، يمكن العودة لـ: عبد المنعم نعيمي، ص ص 143-146؛ عمار بوضياف، ص ص 104-108)

الجزء الرابع:

مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع

تعتبر مرحلة تقسيم وتبويب موضوع البحث هامة للغاية، إذ يجب على الباحث أن يعد تصميم هيكل أو مخطط موضوعات البحث (ما يصطلح عليه كثير من الطلبة بالخطة) مع مراعاة مجموعة من الشروط والضوابط، التي تساعد على ضمان سلامة المخطط من أهمها:

- الشمولية، أي إحاطة التصميم بمختلف جوانب وأجزاء الموضوع المدروس، والاقتصار عليها فقط، حيث يجب على الباحث عدم الخروج عن موضوع بحثه ويدرج في مخططه تقسيمات لا تتعلق بموضوعه الأساسي.
- انسجام مخطط البحث مع عنوان البحث وإشكاليته. فعلى الباحث ألا يدرج في المخطط عناصر ليس لها أن علاقة بعنوان البحث، ولا تساهم في الإجابة على إشكاليته.
- الترابط المنطقي بين أجزاء المخطط، بحيث يمهد كل منها للآخر بصورة منطقية، وترتيبا على ذلك، يجب على الباحث أن يوجد رابطة منطقية بين مختلف عناوين المخطط، وتتوقف طبيعة هذه الرابطة على نوع المنهج الذي اعتمده الباحث لدراسة الموضوع. كما يجب على الباحث الحرص على وضوح واختصار عناوين التقسيمات، سواء الرئيسية منها أو الفرعية.
- التوازن الشكلي والموضوعي للمخطط. فيجب ألا يطغى أي جزء من أجزاء التقسيم على باقي الأجزاء.

- المرونة، إذ يجب على الباحث الحرص على مرونة التقسيم الذي اعتمده، ليتمكن من إجراء التعديلات المناسبة عليه دون أن يختل التوازن.
- تفادي التكرار والتداخل والخلط بين مختلف عناصر التقسيم.
- الذاتية، حيث يجب على الباحث الابتعاد عن استخدام العناوين الموجودة في المراجع العامة. حيث يجب ألا يكون المخطط مجرد تكرار لهياكل البحوث السابقة، وإنما يجب أن يكون من اجتهاد الباحث، وأن يعبر عن ذاتية فهمه لموضوع بحثه، وأن يعكس تصوره الشخصي لكيفية تنظيم موضوع البحث.
- جرى العرف في الدراسات القانونية المختلفة، على مستوى الكلية، على تقسيم مخطط البحث إلى: مقدمة، متن وخاتمة، على أن يقسم المتن باستخدام قوالب تقسيم معينة، ينصح الطلبة بضمان التناسق والتماثل بينها، واحترام تسلسلها وترتيبها. وفي سياق متصل ينصح الطلبة باعتماد التقسيم الثاني، على اعتباره أكثر التقسيمات استخداما في الجامعات الجزائرية؛ بحيث يقسم الموضوع إلى بابين (أطروحة الدكتوراه)، أو فصلين (مذكرة الماستر)، أو مبحثين (البحوث الصفية). وفق الضوابط الموضحة في المحاضرة.

(للتفصيل أكثر في ضوابط وشروط إعداد مخطط البحث يمكن العودة لـ: عبد المنعم نعيمي، ص ص 127-130؛ صلاح الدين شروخ، ص ص 67-68)